جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية -
كلية الحقوق والعلوم
السياسية

محاضرات في مقياس

منهجية البحث في العلوم القانونية
"مناهج البحث العلمي"

السنة الأولى
سداسي الثاني
قسم التعليم الأساسي
المجموعة: أ ب ج

السنة الجامعية
2020 - 2019

المحور الأول: مفهوم مناهج البحث العلمي

يعدّ البحث العلمي أحد المقومات الأساسية لتقدم والحضارة فهو ضرورة حتمية في الحياة الإنسانية من أجل تحسين ظروف حياته وفك الإبهام على الأمور المحيطة به، فلا يمكن له أن يقوم بنشاط معين دون استخدام تفكيره عموما، ولكن استخدام هذا الأخير في المجال العلمي يستلزم التنظيم وإتباع أسلوب ومنهج معين يوصله للكشف عن الحقيقة وتوضيحها، فالمنهجية في البحوث العلمية هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث من أجل الاستمرار في بحثه.

أولاً:تعريف المنهجية وعلاقتها بالمناهج

1) تعريف المنهجية: يقصد بالمنهجية لغة هو من تأنيث لمصطلح المنهج فهو مصدر مؤنث لمصطلح نهج، ينهج، نهجا، منهج.

فأصل المنهجية هو النهج أو المنهج، ومن حيث المصطلحات باللغة الفرنسية يقابلها مصطلح " Méthodologie " والمتكون من شقين الأول " Méthode " بمعنى نهج أو نمط أو طريقة والثاني" logie " بمعنى العلم أي أن المنهجية تعني علم المناهج.

من خلال هذا التعريف اللغوي نستخلص أن المنهجية:

هي العلم الذي يدرس الطرق المستخدمة في الدراسة والبحث على اختلاف فروع العلوم.

هي الطريقة أو الكيفية المتبعة في ممارسة نشاط ما سواء كان ذلك النشاط ماديا (عمل يداوي) أو نشاط معنويا (عمل فكري) في سبيل الوصول إلى الحقيقة أو توضيحها.

علاقة المنهجية بالمناهج: من خلال التعريف السالف الذكر، نفهم أن المنهجية هي أوسع وأشمل من المناهج، فالمنهجية تحوى على المناهج الصحيحة وتبحث عن القواعد والشروط الضرورية للوصول إلى مناهج علمية صحيحة.

ثانيًا: نشأة وتطور مناهج البحث العلمي

يصعب في الحقيقة تحديد بداية اهتمام الإنسان بالمناهج والطرق التفكير، لكن يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى وتتمثل في مرحلة بدء التفكير أين تتميز هذه المرحلة بالهدوء والبساطة والتعاون فيما بين الجماعة وكانت مناهج وطرق التفكير بسيطة لبساطة الحياة في تلك الحقبة

نتيجة تأثر الفكر بالمحيط والحاجات الضرورية التي يتطلبها الإنسان في تلك المرحلة فهو يخضع أكثر لتوفير الحاجات الأساسية اليومية الضرورية.

المرحلة الثانية هي مرحلة التفكير الميتافيزيقي أين عجز الإنسان على تفسير بعض الظواهر المحيطة بحياته انتقل إلى التفكير وإتباع طرق ومناهج على أسس دينية اعتقادية لتمييز بين الفضيلة والرذيلة.

و**المرحلة الأخيرة** هي مرحلة المنهج الوضعي أين ظهرت بوادر مناهج البحث العلمي وقواعد والشروط التي تتعلق بالتطبيق وضبطها بشكل واضح، وبدأ الاعتماد على دراسة الأشياء المادية الموجودة واستبعاد الدراسات الميتافيزيقية غير الواضحة وتفسير الظواهر على غير طبيعتها، وبالتالي تحرير من جميع القيود خاصة الدينية.

ثالثًا: علم المناهج في الحضارة الإسلامية والحضارة الأوربية الحديثة

ساهمت الحضارة الإسلامية في إرساء دعائم المناهج وتطورها في شتى مجالات المعارف الإنسانية وتنوعها وذلك بداية من القرن السابع ميلادي إلى غاية القرن الخامس عشر ميلادي أين ظهرت عدّة مخطوطات إسلامية علمية انتهجت مناهج علمية وعلى رأسهم العلامة ومؤسس علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي ابن خلدون.

ازدهرت أكثر علم الاجتماع في الحضارة الأوروبية خاصة في عصر النهضة الأوروبية بداية القرن السابع عشر ميلادي لتضيف إلى هذه الثروة العلمية الإسلامية مجموعة من القواعد والشروط لتطبيق المناهج العلمية في شتى مجالات الحياة وعلى يد علماء وفلاسفة منهم فرنسيس بيكون الانجليزي الذي وضع كتاب حول قواعد المناهج وذلك سنة 1620م ووضح فيه أهمية إتباع الوسائل التجريبية والتعميمات العلمية وهو الأول في عصره الذي أكد على أهمية استخدام المناهج في البحوث العلمية خاصة المنهج الاستقرائي، ثم الفيلسوف ديكارت الفرنسي سنة 1637م حيث أكد على أهمية الجانب الرياضي العلمي ووضع القواعد الخاصة بالمنهج الاستدلالي الذي يتماشى مع مبادئ العقل والمنطق، وأيضا الفيلسوف جون لوك حيث ألف كتاب حول المناهج العلمية وذلك سنة 1690م.

رابعًا: علاقة المنهج بالفكر

اختلفت الآراء حول علاقة الفكر بالمنهج:

فهناك من يقول أن الفكر هو الذي يؤثر على المنهج وبالتاي الفكر أوسع من المنهج، حيث الفكر هو عبارة عن كل المعرف والثقافات المختلفة والمتنوعة، في حين أن المنهج هو عبارة عن أداة تنظيم تلك المعارف والثقافات.

كما أن المنهج ما هو إلا نتاج للفكر، فالفكر هو الذي وضع لنا منهج في مجال البحث العلمي ومن ثم فإن الفكر أسبق في الوجود من المنهج ولا يمكن أن نجد مهج دون سابق للفكر.

وهناك من يرى أن المنهج يؤثر في الفكر تأثيرا مماثلا لتأثير الفكر في المنهج ، وهذا التأثير يظهر في النقاط التالية :

- أن المنهج هو المنظم لأفكارنا، فلولا وجود المنهج لكنا أمام أفكار مبعثرة غير منتظمة.
- أن إتباع منهج معين في البحث هو الذي يمكننا من إيصال معلوماتنا للآخرين ودون منهج علمي منظم وواضح لما تمكنا من ذلك.

إذن فالفكر ينتج عنه منهج والمنهج ينظم الفكر.

خامسًا: تعريف مناهج البحث العلمي

1) تعريف "المناهج": المنهج في اللّغة العربية جمعه مناهج بمعنى الطريق وهو مشتق من فعل نهج أي سلك فهو الطريق الصحيح والمنظم بالتتابع أمّا في اليونانية فيعني الطريق... يرجع أول استعمال لمصطلح " منهج " المترجم من مصطلح " méthode" باللغة الفرنسية وباللغة الايطالية " méthodo" فهي كلمة مشتقة من كلمة " méthodos" اليونانية وهي من أصل كلمة " odos" بمعنى الطريق.

واصطلاحا: المنهج هو الطريق أو السبيل أو النظام الصحيح المتبع في دراسة معينة وفي مختلف الفروع العلمية.

المنهج هو تلك الطريقة العلمية التي ينتهجها أي باحث في دراسته وتحليله لظاهرة معينة أو لمعالجته لمشكلة معينة وفق خطوات بحث محددة من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن موضوع الدراسة والتحليل والبحث.

2) تعريف مصطلح "البحث": البحث في اللغة هو التفتيش والتقصي لحقيقة من الحقائق العلمية وهو طلب الشيء أو اجتهاد في أمر ما من أجل الوصول إلى الحقيقة أو التأكد من صحتها.

البحث هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، وهو الجهد الذي يبذله الباحث تفتيشا وتنقيبا وتحليلا ونقدا في موضوع ما علمي بهدف الكشف عن الحقيقة أو الوصول إليها بهدف توضيحها بأسلوب واضح مبتكر بعيدا عن الغموض.

3) تعريف مصطلح "علمي": إذا رجعنا إلى تعريفه في اللغة والاصطلاح, نجد أن كلمة "علم" في اللغة تعني إدراك الشيء على ما هو عليه، أي على حقيقته، وهو اليقين والمعرفة.

وأما في الاصطلاح فهو جملة من الحقائق والوقائع والنظريات والحقائق والمبادئ والقوانين والنظريات والمعلومات الثابتة والمنسقة والطرق والمناهج العملية الموثوق بها لمعرفة واكتشاف الحقيقة بصورة قاطعة يقينية.

سادسا: خصائص وأهمية دراسة مناهج البحث العلمي

1) خصائص مناهج البحث العلمي: تتميز المناهج في البحوث العلمية بمجموعة من خصائص ومميزات تميزها عن غيرها من الأساليب في الحياة اليومية ومن أهم خصائص مناهج البحث العلمي نذكر ما يلي:

أ- العقلانية المنضبطة: ويقصد بالعقلانية الصفة المنسوبة لنشاط العقل الذي يوجه سلوك الباحث في المجال العلمي، فالعقلانية تميز الشخص الباحث عن غيره باستخدام عقله بشكل منضبط ومستقيم عن طريق ربط الفكر الداخلي بكل ما يحيط به، ويبدأ أساسا بالتفكير والملاحظة وجمع المعلومات وطرح التساؤل والمقارنة والنقد واستخلاص النتائج.

ب- الملاحظة والتجريب: تعتمد مناهج البحث العلمي خصوصا بدقة الملاحظة وتوجه الحواس والانتباه إلى الظواهر للكشف عن صفاتها وخصائصها.

ويقصد بالتجربة تغير الظروف المحيطة والمحددة لظاهرة ما وتسجيل الملاحظات وتفسيرها اثر التغير في الظروف، وقد تكون التجربة صورية ذهنية داخلية في العقل دون الحاجة إلى التجربة المادية.

ج- **الموضوعية:** ونعني بالموضوعية التجريد والنزاهة وتجنب الميول والمتحيزات الشخصية فالموضوعية ترتبط أساسا بالحقيقة العلمية ولا ترتبط بالأشخاص أو المنطقة أو حتى بفترة زمنية محددة.

د- **أداة علمية:** بمعنى أن مناهج البحث العلمي هي الأساليب والطرق المتبعة في ترتيب المعارف وتنظيم الأفكار العلمية للوصول إلى اليقين العلمي والدقة.

2) أهمية دراسة مناهج البحث العلمي

تظهر أهمية دراسة مناهج البحث العلمي في معرفة الطرق والوسائل التحكم والضبط والسيطرة على الظواهر الاجتماعية والطبيعية وتوجيهها بطريقة علمية؛

التنبؤ والتوقع العلمي لظواهر والعمل على تجنبها وإيجاد حلول لها عن طريق أساليب علمية صحيحة ودقيقة؛

العمل عل اكتشاف الحقائق العلمية وتفسيرها عن طريق الإحاطة الشاملة لمختلف مناهج البحث العلمي لكون هذه الأخيرة هي الوسيلة الوحيدة والطريقة الأساسية للاستعمال المنظم والدقيق بهدف تطوير العلوم وتوضيحها لتحسين حياة الشعوب وتقدمها؛

تساهم المناهج في تقوية وتنمية قدرات الطالب في الباحث والاكتشاف والفهم والتفسير وتنظيم معارفه وتوسيعها.

المحور الثاني: أنواع مناهج البحث العلمي

اختلف المهتمين والمختصين بالمنهجية وعلم المناهج حول عدد وتصنيف مناهج البحث العلمي، نظرا لوجود علاقة وطيدة بين المنهج المتبع في البحث وبين موضوع محل الدراسة، فتنوع المناهج ناتج عن تنوع وتعدد العلوم وتغيرها فلا يمكن حصر طريقة معينة واحدة في البحث العلمي وإنما هناك طرق وأساليب مختلفة كل واحدة تتناسب مع طبيعة الموضوع محل البحث والدراسة، فظهرت عدّة تصنيفات لمناهج البحث العلمي والتي قسمت إلى تصنيفات تقليدية وأخرى حديثة.

I. التصنيفات التقليدية والحديثة لمناهج البحث العلمي

أولاً: التصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي: بحيث نجد في التصنيف التقليدي أربعة مناهج أساسية وهي كما يلي:

1) المنهج التحليلي والمنهج التركيبي: المنهج التحليلي هو المنهج الذي يتبع أسلوب اكتشافي أو منهج اختراع، وهو يستهدف الكشف عن الحقيقة، أما المنهج التركيبي فهو منهج تأليفي يستهدف تركيب وتأليف الحقائق التي تم اكتشافها عن طريق المنهج التحليلي. وذلك بهدف تعميمها ونشرها للآخرين.

2) المنهج التلقائي والمنهج العقلي: المنهج التلقائي هو الذي يسير فيه العقل سيرا طبيعيا نحو المعرفة أو الحقيقة، دون تحديد سابق لأساليب وأصول وقواعد منظمة ومقصودة، أما المنهج العقلي فهو ذلك المنهج التأملي الذي يسير فيه العقل في نطاق أصول وقواعد منظمة ومرتبة ومقصودة من أجل اكتشاف الحقيقة أو الحصول على المعرفة باستعمال القدرات العقلية على الوجه الأكمل.

انتقد هذا التقسيم الكلاسيكي من حيث أنه يتحدث عن طرق ووسائل الحصول على المعرفة وليس على مناهج البحث العلمي كمناهج علمية لها أصولها وقوانينها.

ثانيًا: التصنيفات الحديثة **لمناهج البحث العلمي**

توجد عدة تصنيفات حديثة لأنواع المناهج العلمية ومن أشهرها:

1) تقسيم هويتني withney: وأنواع مناهج البحث عنده هي:

أ. المنهج الوصفي د. المنهج الفلسفي

ب. المنهج التاريخي هـ. المنهج التنبؤي

ج. المنهج التجريبي و. المنهج الاجتماعي ن. المنهج الإبداعي.

2) تقسيم ماركيز Marquis:

أ. المنهج الأنثربولوجي د. المنهج التاريخي

ب. المنهج الفلسفي هـ. منهج المسح

ج. منهج دراسة الحالة و. المنهج التجريبي

3) تقسيم جود وسكيتس Good and Scates :

أ. المنهج التاريخي د. المنهج التجريبي

ب. المنهج الوصفي هـ. منهج دراسة الحالة

ج. منهج المسح الوصفي و. منهج دراسات النمو والتطور.

II. أهم أنواع مناهج البحث في العلوم القانونية

نعتمد في دراستنا على أهم مناهج البحث العلمي الأساسية والأصلية والمتفق عليها من طرف المهتمين بالمنهجية وعلم المناهج، إلى جانب ملائمتها للبحث والتنقيب والدراسة في مواضيع العلوم القانونية، ونظرا لصعوبة وتعقد الظواهر الاجتماعية لما تتميز به من سرعة التطور وعدم الثبات مما يصعب تطبيق التجربة والتعميم في النتائج، وصعوبة التقيد بالموضوعية العلمية خاصة إذا كان الباحث جزء من الموضوع، ومن أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة والأقرب إلى الحقيقة العلمية فإن الدراسات القانونية تعتمد على أكثر من منهج في البحث أي منهجين فأكثر بمعنى مزج بين مختلف المناهج من أجل تجسيد تكامل منهجي في إطار ما يسمى بالتعددية المنهجية في البحوث القانونية.

أولاً: المنهج الوصفي

1) التعريف بالمنهج الوصفي: بدأ تطبيق المنهج الوصفي خاصة في الغرب في نهاية القرن 19 ميلادي، وعرف تطور واستعمال بشكل واسع في القرن 20 ميلادي وهي أكثر المناهج التي ترتبط بالعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ومنها القانونية بحيث تتناسب قواعده وشروطه مع الدراسات الخاصة بالسلوك اليومي للفرد والجماعة.

ويعرف المنهج الوصفي على أنه الوصف الدقيق والتفصيلي لظاهرة أو موضوع ما محل الدراسة، بالاعتماد على التحليل مركزا على معلومات كافية ودقيقة من أجل الحصول على نتائج علمية مقبولة يمكن تعميمها.

فالمنهج الوصفي هو دراسة دقيقة للموضوع محل البحث مع التحليل والتفسير لظاهرة أو موضوع محل البحث، من خلال تحديد خصائصه وأبعاده وتوضيح العلاقات القائمة بينه وبين غيره من الظواهر بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لموضوع محل الدراسة والبحث.

2) أنواع الدراسات المتفرعة عن المنهج الوصفي: يرتبط المنهج الوصفي أساسا بالدراسات أخرى متفرعة عنه يستخدمها ليس فقط من أجل تحديد معالم الظاهرة وتحديد أسبابها وإنما يشمل الوصول إلى تحليل البيانات وقياسها كميا ونوعيا ومن بين هذه الأساليب المستعملة في المنهج الوصفي هي ما يلي:

أ- أسلوب دراسة حالة: وقد تكون دراسة حالة إما جماعة أو مؤسسة أو مدينة أو حتى فرد في المجتمع كأن يكون دراسة حالة الإجرام، أو الحالة النفسية لطفل في المدرسة، أو دراسة مؤسسة اقتصادية...

ب- أسلوب المسح الاجتماعي: ونجد هذا الأسلوب أكثر تطبيقًا في مجال العلوم الاجتماعية، بحيث يساهم في الوصول إلى وصف الظاهرة الاجتماعية وصفًا كميًا، وذلك من خلال جمع البيانات وأرقام بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

ج- أسلوب دراسة الرأي العام: يرتكز هذا الأسلوب على جمع الآراء حول موضوع سياسي أو اقتصادي أو قانوني ودراسته دراسة دقيقة، وتكمن أهمية تطبيق هذا الأسلوب في الدور الكبير الذي يلعبه الرأي العام ومشاركة المواطن في تسيير الحياة الاجتماعية، الاقتصادية

والسياسية، وهو أسلوب يطبق خاصة في الدول التي تحترم مبادئ الديمقراطية، وحرية الرأي والتعبير.

3) خصائص المنهج الوصفي: تظهر خصائص المنهج الوصفي في الأدوات التي يسير وفقها المنهج الوصفي من أجل الوصول إلى معلومات وحقائق علمية دقيقة، وتظهر هذه الخصائص فيما يلي:

- الاستعانة بمختلف الأدوات العلمية منها دقة الملاحظة، الحساب، الإحصاء، المقابلة واختيار عينة أو جزء ليمثل الموضوع محل الدراسة وذلك من أجل توفير الجهد وربح الوقت.

- الموضوعية والتجريد خاصة أن مجال العلوم الاجتماعية تتسم بالتداخل والتعقيد وعدم الاستقرار وارتباطها بالإنسان، فالموضوعية والنزاهة أساسية من أجل الحصول على نتائج دقيقة علمية يمكن الوثوق فيها.

- التعميم فهي من الخصائص التي لا يمكن الاستغناء عنها في المنهج الوصفي خاصة عندما تكون الدراسة على عينة أو جزء من الموضوع محل الدراسة فالحصول على نتائج من عينة يعني تعميمها على كل الظاهرة أو موضوع محل الدراسة أي على كافة الفئة المكونة لظاهرة محل الدراسة ولظواهر المشابهة لها.

4) أهداف المنهج الوصفي: يسعى المنهج الوصفي ومن خلال مختلف الدراسات التي يمكن أن نطبقها تحقيق مجموعة من الأهداف علمية، ونذكر منها ما يلي:

- جمع معلومات حقيقية علمية ومفصلة لظاهرة موجودة فعلاً؛

- الوصول لتحديد المشكلة الموجودة فعلا وتجنب المشاكل الظاهرة والسطحية والتي هي ليس فعلاً المشكل الأساسي في الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة؛

- توضيح العلاقات بين الظواهر المشابهة للظاهرة المدروسة؛

- تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما والاستفادة من أرائهم وخبرتهم كما أن الدراسة وفقا للمنهج الوصفي تساعد على وضع تصور وخطط مستقبلية واتخاذ القرارات المناسبة في المشاكل المطروحة.

5) سلبيات المنهج الوصفي: رغم الايجابيات التي يتميز بها المنهج الوصفي والتي تظهر أساسا في سهولة تطبيقه وأدواته وأهدافه إلا أنه تعتريه مجموعة من النقائص إلا أن ذلك لا يقلل من أهميته في البحث والدراسة في المواضيع العلمية، ومن بين هذه السلبيات والنقائص نذكر ما يلي:

- إمكانية اعتماد الباحث في بحثه بتطبيق المنهج الوصفي على معلومات خاطئة وحتى من مصادر خاطئة أو غير مؤكد منها عند التصريح بها؛

- إمكانية تحيز الباحث في دراسته من خلال التركيز على جمع المعلومات معينة من جهة دون الأخرى خاصة إذا كان الباحث جزء من موضوع محل الدراسة؛

- محدودية تطبيق المنهج الوصفي وتطلبه لمناهج أخرى (في إطار مبدأ التعددية المنهجية) لاعتماده أكثر على عنصر التنبؤ نظرًا لطبيعة المواضيع الاجتماعية وسرعة تغيرها وتعقيدها وعدم ثباتها.

ثانيًا: المنهج الاستدلالي

1) **تعريف المنهج الاستدلالي:** يقصد بالاستدلال البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون التجربة وإنما يكتفي هذا المنهج بالتجربة العقلية الذهنية إما عن طريق القول أو الحساب.

فالاستدلال عملية عقلية منطقية يسير وفقا للتسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ وقضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص وتستنتج منها بالضرورة دون استعمال التجربة.

2) **مبادئ المنهج الاستدلالي:** وهي مجموع القضايا الأولية والتصورات غير المستنتجة من غيرها من النظام الاستدلالي معين؛ وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

أ- البديهيات: فهي القضايا التي لا يمكن البرهنة عليها لأنها أصلاً لا تحتاج لذلك فهي صادقة بلا برهان كما أنها أولية غير مستخلصة من قضايا سابقة فهي قاعدة عامة صورية مسلم بها من كافة العقول وشاملة لأكثر من علم واحد وواضحة للعقل.

ب- **المصادرات:** هي قضايا أقل يقينية من البديهيات فبالرغم من عدم وضوحها للعقل بشكل صريح أو يمكن إثبات عكسها إلا أن العقل يسلم ويصادر على صحتها لإمكانية الوصول إلى نتائج نهائية دون الوقوع في تناقض أمام المصادرات والقضايا المنطلقة بها.

ج- **التعريفات:** هي قضايا والتصورات جزئية وخاصة بكل علم، فالتعريف هو ذلك التعبير عن ماهية المعرف ويتكون من جزأين:

المعرف به وهو المصطلح المراد تعريفه؛

التعريف وهو القول أو العبارة التي تحدد خواص وعناصر الشيء المعرف، والتعريف قد يكون تعريفًا ثابتا وقبليًا لأنه من عمل العقل الثابت في جوهره، وقد يكون تعريفا غير ثابت كما هو الحال في العلوم التجريبية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية أين يكون التعريف متحرك وغير ثابت ومتغير نظرًا لوجود عناصر وخواص جديدة تؤثر على المعرف به.

ولصحة التعريف يجب التقييد بالشروط التالية:

- يجب أن يعبر عن ماهية الشيء المعرف جنسه نوعه فصله...

- أن يكون جامع ومانع، بمعني يجمع كل الصفات الشيء ويمنع دخول صفات وتستبعد الخصائص الخارجة عنه؛

- تجنب ذكر اسم المعرف في عبارة التعريف وتجنب السلب إلا للضرورة ولا يعرف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة؛

- تجنب استعمال الألفاظ الغريبة وغير الواضحة المفهوم.

3) أدوات المنهج الاستدلالي: يرتكز المنهج الاستدلالي على ثلاث أدوات أساسية وهي:

أ- **القياس:** عملية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بصحتها، ويصل إلى نتائج غير مضمون صحتها، فهو يقوم بعملية موازنة بحيث نقيس الشيء بمثله فهو عكس البرهان الذي يأتي بجديد أو بحقيقة جديدة فالقياس لا يضيف شيء للمعطيات وإنما يسمح لنا بالانطلاق في عملية البرهنة.

ب- **التجريب العقلي:** هو قيام الباحث داخل عقله بكل الفروض والتجارب التي يعجز عن القيام بها في الخارج، وهو يختلف عن المنهج التجريبي الذي يعتمد على الملاحظة والفرضية

والتجارب الخارجية المادية، بينما في التجريب العقلي في المنهج الاستدلالي التجارب تكون داخل العقل فحسب دون الاضطرار لاستعمال التجارب المادية.

ج- **التركيب:** هو عملية عقلية منطقية تنطلق من مقدمات وقضايا صحيحة للوصول إلى نتائج معينة صحيحة مستخرجة منها، وهذه المقدمات الصحيحة ناتجة عن عملية استدلالية منطقية بعد إعادة بنائها فيتم التأليف بين هذه النتائج للوصول إلى نتائج أخرى، بمعنى تفكيك الافتراضات الصحيحة وإعادة بنائها وتركيبها عقليا داخليا لتبين صحة مدلولها.

4) أنواع المنهج الاستدلالي:

أ- **الاستدلال التحليلي (الاستنباطي):** يعتبر هذا المنهج أحد أساليب الاستدلال والاستنباط يشير إلى استنتاج بوجه عام، أمّا بالمعنى الاصطلاحي فهو عبارة عن دليل يتخذ فيه التفكير طريقه من العام إلى الخاص من المبدأ العام إلى التطبيقات الجزئية.

فالاستدلال التحليلي ينطلق من افتراضات أولية لكي يصل عبر التحليل المنطقي إلى نتائج صحيحة، فهو الاستدلال الذي ينطلق من الكل إلى الجزء مرتبط أساسا بالعمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسة ظاهرة ما في سبيل الكشف عن العوامل المؤثرة فيها واستخلاص عناصرها ومعرفة خصائصها واكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى وتفاصلها.

- **صور الاستدلال التحليلي (الاستنباطي):** ويمكن أن يكون استدلال تحليلي كمي أو استدلال تحليلي كيفي، ويقصد بالأول ترجمة المحتوى والمضمون إلى أرقام ونسب ومعادلات التي تساعد على تحديد مواقع التركيز والاهتمام والتي بدورها تترجم إلى دلالات، أما الاستدلال التحليلي الكيفي فهو عملية تحليل النتائج الجزئية وتفسيرها وترجمتها إلى أسباب وخلفيات الظاهرة أو موضوع محل الدراسة.

- **خصائص الاستدلال التحليلي (الاستنباطي):** يعتمد المنهج الاستدلالي التحليلي على دراسة القضايا الكلية ويستخلص منها القضايا الجزئية أو النتائج الجزئية بمعنى يهتم بتحليل المضمون والمحتوى لظاهرة ما لفهم جزيئاتها.بمعنى أن التحليل يعتمد على التنظيم والدقة والتركيز عل المصطلحات أو الترميزات وتسلسلها لفهمها والوصول إلى الجزء منها.

ب- الاستدلال الاستقرائي (التأصيلي): يعتبر الاستقراء أحد طرق الاستدلال والاستقراء لغة هو الإتباع، أمّا المعنى الاصطلاحي فهو عبارة عن دليل منطقي يتخذ فيه التفكير طريقه من الخاص إلى العام و من الفرد إلى الكل.

فالاستدلال الاستقرائي (التأصيلي) هو استدلال تصاعدي حيث ينطلق الباحث من الجزء ليصل إلى الكل أي من الظاهرة الجزئية إلى الظاهرة الكلية التي تحكمها، فهو يدل على حركة العقل بمجموعة من العمليات الذهنية هدفها التوصل إلى قانون أو قاعدة كلية تحكم الفرعيات والتفاصيل، وهناك من يقول أن الاستدلال الاستقرائي هو عملية ذهنية يتتبع خلاله الفكر أحوال أفراد النوع الواحد بحيث إذا كان حكمه على كل فرد مماثلا للأخر أصدر حكما عاما وشاملاً لنوع كله فهو انتقال الفكر من أحكام جزئية إلى حكم كلي عام وشامل.

- **أنواع الاستدلال الاستقرائي:**

✓ **الاستقراء التام:** هو استقراء يقيني يعطي نتيجة صحيحة تماما لأنه يقوم على استقراء كل جزئيات موضوع البحث وفحص عناصره واستنتاج قضية عامة على ضوء ذلك.

فالاستقراء التام يشمل جميع الظواهر والأفراد أو حتى الأصناف الذين هم قيد الدراسة والبحث فنحكم على الكل بما حكمنا على الجزء.

✓ **الاستقراء الناقص:** استقراء غير يقيني أي يعطي النتيجة ليست بالضرورة صحيحة أو مطلقة الصحة لأنه يقوم على استقراء بعض جزئيات موضوع البحث وتدقيق بعض عناصر الظاهرة وليس كلّها.

فالاستقراء الناقص ليس بالضرورة يشمل جميع الظواهر والأفراد الذين هم قيد الدراسة والبحث بل يخص البعض منها فقط أو الجزء إلا أن الحكم أو الكل يؤخذ من خلال الأغلبية.

ثالثًا: المنهج المقارن

1) التعريف بالمنهج المقارن: انعقد أول مؤتمر للقانون المقارن في باريس سنة 1900 حيث تم الاتفاق على تعريف المنهج المقارن كأداة علمية تستهدف إلى استخراج القوانين التي تحكم العلاقات الاجتماعية ويتم الوصل إلى هذه القوانين عن طريق الدراسة المقارنة للعادات

والتقاليد وأنماط والسلوك وارتباطها بفكرة التطور الحضاري. يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية كمقارنة الظاهرة الاجتماعية معينة بنفس الظاهرة لمجتمع أخر أو مقارنتها في بعض المجالات السياسة القانونية الاقتصادية فهو يعد بديل التجربة في العلوم الاجتماعية عموما والقانونية خاصة ولا يمكن اكتشاف في أي نظام قانوني ما فيه من نقص وفراغ ...إلا من خلال مقارنته بنظم قانونية لدول أخرى.

فيمكن إجراء دراسة مقارنة بين نظامين قانونيين فأكثر بصدد تنظيم مسألة معينة ولا تتم المقارنة إلا بين شيئين متماثلين ولا يمكن أن يكونا متناقضين، فالمنهج المقارن هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظواهر حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر.

2) أنواع الدراسات في المنهج المقارن: إعمال وتطبيق المنهج المقارن تكون على طريقتين إما تكون دراسة مقارنة عمودية وإما تكون دراسة مقارنة أفقية.

أ- على المستوى العمودي: المقارنة العمودية هو قيام الباحث بتناول ودراسة مسألة التي يبحث فيها في كل نظام على حدا وبالتفصيل فإذا انتهى من الأول انتقل وتناول المسألة نفسها في النظام المقارن الثاني.

ب- على المستوى الأفقي: يلتزم الباحث إجراء المقارنة بين جزء من جزيئات المسألة التي هي محل الدراسة والبحث في مختلف الأنظمة وفي آن واحد.

- يظهر جليا أن من خلال الدراسة المقارنة الأفقية أفضل وأحسن وأكثر دقة في البحث والدراسة وتطبيق الدراسة العمودية ويظهر من خلال أن المقارنة العمودية تؤدي إلى تكرار الأفكار والمصطلحات فما يقال في الأول يعاد بشكل آلي في الجز ء التالي خاصة من حيث العناوين كأنهما دراستين منفصلتين لموضوع واحد.

في حين أن إتباع الدراسة المقارنة الأفقية فهي تؤدي إلى سهولة إدراك أوجه التشابه والاختلاف في الموضوع دون الاضطرار إلى التكرار مما يسهل للباحث والقارئ استيعاب الأفكار وتوضيحها.

3) أدوات المنهج المقارن:

- يلتزم الباحث التحديد الدقيق لموضوع محل الدراسة والبحث والمقارنة وتحديد القوانين التي سوف تتم المقارنة بينها؛

- يجب أن يكون الباحث متمكن وعلى علم ومعرفة كافية بلغة تلك القوانين المقارنة حتى لا يضطر لاستعمال مراجع مترجمة وبالتالي مصادر غير أصلية.

- توفر لدى الباحث عدد محدد وكافي من المصادر الأصلية تمكنه من إجراء دراسة مقارنة للوصول إلى نتائج دقيقة؛

- كما يستحسن أن يكون النموذج المقارن المختار أكثر تقدما من النظام محل الدراسة والبحث من أجل إبراز هدف والمغزى من الدراسة المقارنة من خلال اكتشاف النقائص والثغرات القانونية.

4) أهمية وأهداف تطبيق المنهج المقارن في العلوم القانونية: يحتل منهج البحث المقارن أهمية خاصة في مجال الدراسات القانونية، حيث انه:

- يمكن الباحث من الإطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى، ومقارنتها بالنظم القانونية الوطنية، مما يساعده على الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف أو القصور بين هذه النظم القانونية، ومن ثم يستطيع الباحث أن يضع أمام المشرع أفضل الحلول ليستعين بها إذا ما أراد أن يعدل القوانين القائمة أو يضع قوانين جديدة.

- تهدف الدراسة والبحث وفقا للمنهج المقارن إلى إبراز الخصائص والمميزات كل موضوع من موضوعات محل الدراسة والمقارنة مع إظهار المحاسن والمساوئ مما يعني التعمق والدقة في موضوع محل الدراسة والبحث؛

- تمكن الباحث الإلمام والاطلاع على مختلف التجارب القانونية للدول الأخرى ومقارنتها بالأنظمة الوطنية وتوسيع ثقافته القانونية؛

- يعدّ فرصة لتعرف على مختلف الأحكام وقوانين لدول مختلفة؛

- يساعد المنهج المقارن على زيادة إيضاح الحلول الواردة في القانون الوضعي وتحسين التصورات والاقتراحات حول إصلاح أو تعديل التشريعات أو حتى وضعها؛

- تساهم الدراسة المقارنة وبشكل واسع من توحيد النصوص القانونية والأنظمة على المستوى الدولي.

رابعًا: المنهج التاريخي

يعني علم التاريخ بدراسة الحوادث الماضية من أجل فهم الحاضر ومن ثم التنبؤ بالمستقبل ومن خلال ذلك فإن الباحث في مجال علم التاريخ يقوم بتحليل الأحداث الماضية وتفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها وتفسيرها بصورة علمية وتحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات وفي مختلف المجالات وبما في ذلك العلوم القانونية والتي هي جزء من العلوم الاجتماعية، ونظر لأهمية الدراسة التاريخية في استرجاع الأحداث الماضية لتحليلها تظهر إمكانية استخدام المنهج التاريخي في البحوث القانونية خاصة.

1) تعريف المنهج التاريخي: هو مجموعة التقنيات والطرق التي يتبعها الباحث، والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل حقائقه وزواياه وكما كان عليه في زمانه ومكانه ومن خلال جمع كل تفاعلات الحياة فيه، وهذه التقنيات قابلة دوما للتطور الأدلة والوثائق والتكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية و تكاملها وطرق اكتسابها.

فهو منهج علمي يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية من خلال التحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية عامة في صورة نظريات وقوانين عامة وشاملة وثابتة نسبيا.

فالمنهج التاريخي هو الطريقة التاريخية التي تعمل على معالجة وتحليل وتفسير الأحداث الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون في المستقبل.

2) مراحل تطبيق المنهج التاريخي:

أ- تحديد الظاهرة أو المشكلة أو الموضوع التاريخي محل الدراسة والبحث: بمعنى تحديد الفكرة التاريخية التي تقوم حولها التساؤلات وتحتاج إلى استفسار علمي من خلال استخراج الفرضيات العلمية والبحث عن الحقيقة والحصول على الإجابة الصحيحة فالموضوع التاريخي يتعلق بتحديد المشكلة التي يريد الباحث التصدي لها في بحثه.

ب- جمع المعلومات وحصر الوثائق والمصادر التاريخية: تعتبر مرحلة جمع المعلومات والوثائق والمصادر التاريخية من أهم مراحل المنهج التاريخي سواء كانت لها علاقة مباشرة بموضوع البحث أو بطريقة غير مباشرة، ونظرا للأهمية البالغة لهذه المرحلة في تطبيق المنهج التاريخي فقد أطلق عليه اسم منهج الوثائق لأن جوهر هذا المنهج في البحث يكمن في الوثائق المتحصل عليها لدراستها وتحليلها وأهميتها ومدى صحتها.

ويقصد بالوثائق التاريخية كافة المصادر والأدلة والشواهد أصلية وأولية كانت أو ثانوية تكميلية وسواء كانت مكتوبة أو شفوية، رسمية أو غير رسمية مادية أو غير مادية... يعتمد عليها الباحث للوصول إلى الحقيقة التاريخية المتعلقة بالمشكلة محل الدراسة والبحث.

ج- نقد وتقييم الوثائق أو المصادر التاريخية: وهي عملية فحص ودراسة وتحليل الوثائق تحليلاً علميا دقيقا من أجل الوصول إلى هوية الوثيقة ومدى صحتها وصدقها وتعتبر هذه المرحلة بالنسبة للباحث من أصعب مراحل البحث والدراسة في المنهج التاريخي لأنها تتعلق بنقد الوثائق التاريخية التي تشكل الركيزة الأساسية للموضوع بمعنى أن الباحث يتطرق إلى مدى صحة أو خطأ أو تزييف المصادر والوثائق التاريخية المتحصل عليها.

ويستعمل الباحث في ذلك عدة أساليب خاصة النقد، سواء كان نقدا خارجيا أو نقدا داخليا بالاستعانة بمختلف المعارف السابقة ومن مختلف المجالات إلى جانب الحس التاريخي القوي والذكاء، بحيث تبدأ الدراسة النقدية الخارجية من حيث الشكل ويتعلق الأمر بالتأكد من مدى صحة الوثيقة من خلال مظهرها الخارجي وعلاقتهما فعلا بعصر من العصور التي صدرت فيها من خلال الدراسة الزمنية والمكانية انطلاقا من نوع الخط واللغة المستعملة في الكتابة، والبحث عن مدى صحتها وصدقها وهل هي فعلا أصلية أم غير ذلك، أما الدراسة النقدية الداخلية أو الموضوعية أين تتمحور الدراسة حول مدى صحة المعلومات وأمانتها وربطها بالحقائق الأخرى التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع محل الدراسة والبحث والدخول في التفاصيل الموضوعية التي تتضمنها الوثيقة محل الدراسة.

د- عملية التركيب والتفسير واستخلاص النتائج: بعد الانتهاء من عملية نقد المصادر التاريخية يقوم الباحث بالانتقال إلى عملية التركيب والتنظيم وكذلك التفسير استنادا إلى

التفسير العلمي للظاهرة التاريخية وصياغة وكتابة الفرضيات والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية، أين يجد الباحث نفسه أمام كم هائل من المعلومات وحقائق لكنها مبعثرة تحتاج إلى التركيب والتنظيم على أسس تاريخية منطقية أي باحترام التسلسل الزمني وإسقاط الأحداث التي ليس له علاقة في موضوع محل الدراسة والبحث ورسم له إطار علمي في صورة أو فكرة تاريخية متكاملة.

3) أهمية تطبيق المنهج التاريخي: تظهر أهمية تطبيق المنهج التاريخي في عدم اختصاره في علم التاريخ وإنما تمتد تطبيقاته حتى في العلوم القانونية خاصة وتكمن أهميته في النقاط التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- يساعد المنهج التاريخي على استيعاب الباحث القانوني النظم القانونية الحديثة التي هي عبارة عن تطور وتحسن النظم القانونية القديمة؛
- اكتساب وفهم النظم القانونية وإمكانية التنبؤ بوجهتها المستقبلية باعتبار التاريخ كحقل التجارب للأحداث الإنسانية مع إمكانية الاستفادة من النظم السابقة؛
- معرفة أصل المصطلحات القانونية التي يعود أصلها واستعمالها إلى الحضارات القديمة (على سبيل المثال الديمقراطية، المناهج، الدفاع الشرعي...) ومعرفة أصل القواعد القانونية وكيفية تشكلها والعوامل المساعدة على تطورها؛
- يعدّ المنهج التاريخي المنهج الوحيد الذي يمكن من خلاله استعادة الأحداث الماضية ذهنيا لاستقرائها وتحليلها واستخراج العبر منها وإفادة الحاضر والمستقبل بمعرفة الماضي وأسراره؛
- يتيح المنهج التاريخي للباحث معرفة تطور المشكلات القانونية ومعرفة حلولها السابقة مع اكتشاف ايجابيات وسلبيات الحلول السابقة لتجنبها في المستقبل.

4) تقييم المنهج التاريخي: يعدّ المنهج التاريخي المنهج العلمي الوحيد الذي يبحث عن الحقيقة التاريخية فبالرغم من الايجابيات التي يتمتع بها هذا المنهج التي تظهر خاصة في أهمية تطبيقه في العلوم القانونية إلا انه يعاني من نقائص وسلبيات نذكر منها ما يلي:

- ارتباط هذا المنهج بالأحداث والظواهر التاريخية يصعب معرفتها والتأكد منها، خاصة في حالات أين لم يتمكن الباحث من جمع المصادر والوثائق غير الكافية مما يدفعه لاستعمال الافتراض؛

- نتائج المنهج التاريخي ليست ثابتة نظرا لاستعمال فرضيات التخمينية الذهنية غير يقينية ويصعب التحقق فيها؛

- اختلاف أراء المؤرخين حول الموضوع التاريخي الواحد، وهذا دليل على وجود العنصر الذاتي الشخصي مما يعني صعوبة تحقيق الموضوعية التي تتطلبها مناهج البحث في العلوم القانونية؛

- تعتبر الدراسات التاريخية من موضوعات محل تعديل مستمر نظرا لإمكانية أن تظهر في المستقبل وجهات جديدة (أدلة ووثائق) تغير من الدراسة على نحو جديد بسبب الكشف عن حقائق كانت غير موجودة.